

تحقيق:

منال عبد الله

كما هو واقع الحال في جميع المؤسسات الحكومية بالبلاد الولائية والاتحادية والتي ما زالت تنتظمها ثورات داخلية أعقبت ثورة ديسمبر المجيدة التي أسقطت حكومة الرئيس المخلوع عمر حسن أحمد البشير، تهدف إلى إزالة ذيول النظام السابق وسياسته من تلك المؤسسات.

وكانت (الصبيحة) قد تابعت خلال الأشهر الفائتة ما يجري داخل أروقة عدد منها وتمكنت من الحصول على معلومات مدعومة بالمستندات حول التجاوزات وسياسات التمكين التي كانت متبعة بهيئة التأمين الصحي ولاية الخرطوم، وأزمات الدواء المتلاحقة بصيديات التأمين والتجاوزات في الهيكل الوظيفي والقفر بالراتنة للدرجات القيادية بالهيئة، وجاءت الثورة داخل أروقة هيئة التأمين الصحي مزمنة مع الحراك الثوري العام بالبلاد، بيد أن قرارات متتالية بالإقالة والتعيين تمت بالهيئة في غضون شهر واحد، في الرابع عشر من يوليو الماضي أصدر والي الخرطوم السابق د. يوسف آدم الضي قراراً بتعيين د. منال مبارك مديراً لهيئة التأمين الصحي بالولاية، وأنهى تكليف د. خالد محجوب العوض كمدير لهيئة التأمين الصحي، وفي غضون الشهر الجاري أصدر والي الخرطوم الأستاذ أيمن خالد نمر قراراً بإعفاء د. منال من منصب مديرهيئة التأمين الصحي بالولاية وتعيين د. محمد الحاج حمد مديراً، الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات، في الوقت الذي يجاهر فيه المواطنون بغضبهم من سلبية الرعاية والخدمات المتوفرة بالمراكز والافتقار للدواء تحت مظلة هذه الخدمة .

التأمين الصحي..

هياكل مريضة تنوق للعلاج

موظف: تجاوزات الهيكل الوظيفي بالتأمين (عطاء من لا يملك لمن لا يستحق)

المحليات، وكان المقصد منه توضيح تداعيات وملابسات القرار الذي وصفوه بغير المناسب في وقته واختياره، حيث جاء في وقت والبلاد تمر بظروف اقتصادية معقدة القت بظلالها على التأمين الصحي وخدماته، وفي وقت تسعى فيه الهيئة لتحقيق التوازن بين الإيرادات وتحقيق متطلبات المشتركين وتحقيق الحد الأدنى من متطلبات العاملين الشيء الذي كان يتطلب تعيين إدارة راشدة تقود الهيئة إلى الاستقرار المالي والإداري وتحقيق متطلبات ثورة ديسمبر المجيدة في التغيير الإيجابي بتعيين الكفاءات المهنية وذلك وفقاً لبيان مداري الإدارات الذي تحصلت (الصبيحة) على نسخة منه.

وكان المديرون بالهيئة قد طلبوا إعفائهم من المناصب الإدارية، ومن ثم الدفع بمذرة إلى الوالي لتوضيح أسباب الطعن في المديرية والذي جاءت الاستجابة منه سريعة بإقالتها، وأكد المديرون في البيان أنه ليس لديهم أي نوع من التحفظ على المديرية السابقة من الناحية الشخصية بل يعتبرونها زميلة من عموم الزملاء في التأمين الصحي، مبيّن أن جاء الاعتراض عليها وفقاً للبيان لاعتقادهم بعدم أهليتها لقيادة الهيئة في هذه المرحلة الدقيقة.

فيما رحب المديرون بالقيادة الجديدة التي وقع الاختيارعليها من قبل الوالي معتبرين أنها لبّت الطموحات بمرعاة المهنية والكفاءة في الاختيار، وتعهدوا بتقديم العون والمساندة لها من أجل تقديم خدمة أفضل لمشتري ولاية الخرطوم خاصة والولايات الأخرى بصفة عامة .

سحب الثقة

أفاد موظف بالتأمين الصحي – فضل حجب اسمه (الصبيحة) بأن القائمة الخاصة بتوقيعات العاملين تم التعامل معها من قبل مدير التأمين الصحي السابقة ومن وافقها كان الغرض منها سحب الثقة من النقابة السابقة وليس تكوين لجنة تسيير، والهدف من ذلك التغطية على ملفات خاصة بإدارة الأخيرة للمتكاملات ومستشفى شواخ، ورشحت معلومات أن المديرية السابقة جاءت في ظروف غامضة، كما أنه لم تتم إجراءات تسليم وتسلم بينها والمدير الأسبق د. خالد – الذي لم تتمكن الصحيفة من الحصول منه على إفادة حول ما أثير عن فترة توليه إدارة التأمين لعدم استجابته على الإصاال.

وأعرب مديرو الإدارات عن ثنائهم على المدير الأسبق د. خالد محجوب العوض على فترته القصيرة التي قاد فيها الهيئة والتي تعد من الفترات العصبية والتي إجتاج فيها وباء كورونا البلاد مما خلق وضعاً استثنائياً استطاعت الهيئة بفضل إدارته والفريق العامل معه أن تتكيف مع الظروف وتخلق واقعاً جديداً تستطيع من خلاله أن تخدم مشتركيها بصورة تتناسب مع ما تعانيه البلاد من أزمات.

وتؤكد جميع المعلومات التي جمعتها (الصبيحة) سواء الشفهية أو التي بالمستندات حول ما يدور داخل أصابير هيئة التأمين الصحي ولاية الخرطوم التي تحتشد ساحاتها بالملفات المهمة، على وجود مشكلات إدارية بالغة التعقيد وسيطرة الخطابات العدائية ولسغة التخوين والاتهامات عليها والتي انتظمت معظم مؤسسات الدولة على كافة المستويات مما انعكس سلباً على الخدمات التي يتلقاها المرضى من الهيئة.

لتغيير وجهتهم من مركز التأمين المعروف إلى مركز شقيق مدير الهيئة السابق، ونبهت إلى أن المركز لديه عدد من المخالفات أبرزها (الإحالات) التي تتم من الطبيب العمومي للاختصاصي بالمركز والتي ارتفعت نسبتها وتعد مخالفة وفقاً للإجراءات الخاصة بالتأمين الصحي لكونها تجاوزت الـ(٢٠٪)، واتهم مصدر مسؤول بهيئة التأمين الصحي الطبيب العمومي بالتواطؤ مع الاختصاصي حتى ترتفع نسبة معابنته للمرضى وبالتالي دخله المادي يزيد ويصبح الطبيب العمومي (شغال محولجي)، والمفترض أن الأحالة تتم بعد عجز الطبيب العمومي عن معالجة المرض، وتتم كذلك إذا كان المرض ليس من اختصاص الطبيب العمومي، ولفت المصدر النظر إلى حدوث مخالفات من قبل السلطات المسؤولة عن الخدمات الطبية بأن المركز يتحصل على مبالغ مالية من المرضى نظير بعض الخدمات.

حقائق خطيرة

وأرجعت المعلومات التي رصدتها (الصبيحة) حول خلو صيديات التأمين الصحي من الدواء خلال السنوات الأخيرة حتى إن بعض الصيدليات أغلقت أبوابها أمام المرضى نسبة لتعيين الهيئة شخصيات لا تمتلك الكفاءة ولا الخبرة الكافية لإدارة علاقات مع شركات الدواء لتوفيره بالصيدليات، وأكدت أنه في العام ٢٠١٧ أغلقت الإمدادات الطبية حساب شواخ بسبب عدم سدادها المطلوبات اللازمة. ونبهت المعلومات إلى أن التأمين الصحي بولاية الخرطوم يأخذ من كل مواطن داخل مظلته (٩٠) جنيه شهرياً عدا منسوبي إحدى وحدات قوة نظامية اشترك الفرد (٨٠) جنيه، فيما أنه في حزمة إضافية للتأمين (في أي بي) للخدمات اشتركاها(٤٥٠) شهرياً تشمل مستشفيات خاصة، وفي الوقت ذاته يتم خصم مبلغ (٤٠) جنيه من ذات الموظف نظير خدمة التأمين العادي، وحذر موظف بالوحدات العلاجية في حديثه لـ(الصبيحة) من مخاطر الحزمة أن الدواء فيها مفتوح ليس له سقف بمعنى أن المريض يمكنه شراء دواء لمدة سنة، كما أنه بإمكانه شراؤه لأسرته كلها بخلاف التأمين الصحي العادي المقيد بصرف دواء شهر واحد فقط لكل مريض.

مناهضة واستجابة

وجد قرار الوالي السابق (المكلف) بتعيين د. منال مديراً للهيئة مناهضة من قبل معظم مديري الإدارات العامة والفرعية ومديري

كادر طبي: الإنقاذ أدخلت إدارات جديدة بالتأمين ترضيات وتمكيناً

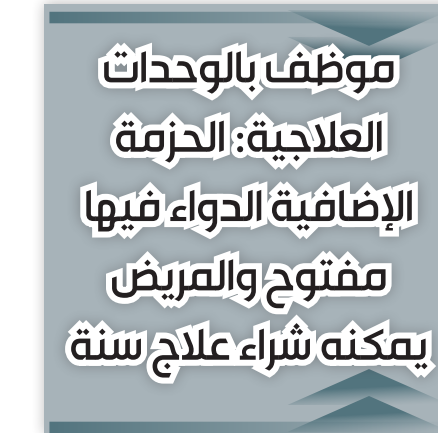
بسبب إفادات الآخرين بأن العدد المحدد لمقابلة الطبيب العمومي اكتمل، صوبوا انتقادات لأدعة لعملية الربط المتعلقة بتحديد إجمالي العدد من المرضى الذين يتوجب على الطبيب معابنتهم والبالغ عددهم(٤٢) مريضاً. وتابعت (الصبيحة) ما كان ينتظم أصابير مراكز التأمين الصحي المختلفة قبل وبعد سقوط الإنقاذ بأنها تشهد تناحراً كبيراً وخلافات بين ضباط الخدمة والمشرفين الذين هم أقل منهم في المؤهلات العلمية بسبب عدم رضائهم عن الخروقات التي صنعها النظام البائد في الهيكل الوظيفي بالهيئة، واستقصت الصحيفة حول ظاهرة الإجراء الروتيني المتكرر من قبل الطبيب العمومي بمراكز التأمين الصحي للمرضى للاختصاصي وإن كان بإمكانه علاجه وذلك من خلال جولة على عدد من المراكز بولاية الخرطوم، وكشفت الجولة وفقاً للمعلومات الاستقصائية أن الطبيب العمومي يعمل بالتواطؤ مع الاختصاصي حتى ترتفع نسبة معابنته للمرضى، وبالتالي دخله المادي يزيد ويصبح الطبيب العمومي (شغال محولجي).

فساد داخلي

وقطعت المعلومات التي تملكها (الصبيحة) بوجود عمليات فساد إداري كانت تتم بالهيئة، وأشارت إلى أن مديراً سابقاً لدى شقيقة مركز صحي خاص أدخله الأول في مظلة التأمين، فيما أن هناك موظفين من التأمين الصحي كانوا يطرحون فكرة عمل مركز صحي كاستثمار، ولكنهم لا يجدون الموافقة على ذلك، وأكدت على أن مطالبة المركز الصحي كانت (١٥٠) ألف جنيه في الشهر الواحد ارتفعت حالياً إلى مليار في الشهر بعدما زادت نسبة الخرد عليه من المرضى، وتم ذلك بحسب المتابعات بإغراءات من المحلية

معلومات: الطبيب العمومي (شغال محولجي) بالتواطؤ مع الاختصاصي لترتفع نسبة معابنته للمرضى

تفاصيل: فتح بلاغات في رقابة العربات الحكومية ضد الأطباء المشاركين في الحراك الثوري



المجاز رسمياً من الجهات المسؤولة، في العام ٢٠١٧ خاطب المراجع العام الهيئة لكونها تعمل وفق هيكل غير مجاز رسمياً، وأوضح مصدر موثوق لـ(الصبيحة) أن وزير الضمان الاجتماعي السابق مشاعر الدول كانت على علم بأن هيئة التأمين الصحي افتقر للكوادر في درجات وظيفية قيادية وتم استيعاب الكوادر الجديدة بالدرجة الوظيفية الخامسة لتنفيذ سياسات تمكين كوادر المؤتمر الوطني ونيل وظائف قيادية على رأس الإدارات خلال توليها أمر الوزارة.

واستشهد المصدر في ذلك بانبئة شخصية نافذة بالحركة الإسلامية وعضو برلماني سابق والتي أثرت الاستقرار بجمهورية مصر العربية بعد سقوط نظام الإنقاذ تم تعيينها في العام ٢٠١١ بالدرجة الخامسة كممثل خدمة ومن ثم الدرجة الثالثة ليم تعيينها مدير إدارة عامة، وأكدت المصادر أن أقدم تعيين للدرجات القيادية بالتأمين تم في العام ٢٠١٠ في الوقت الذي يتم تعيين الأطباء مدخل الخدمة عادة بالدرجة الثامنة، واعتمد كل مدير تقلد أمر الهيئة خلال سنوات الإنقاذ على الهيمنة على مناصب مديري الإدارات العامة والفرعية ليكونوا من المواليين للنظام أو أبناء موالين، واستشهدت المصادر بواقعة أن أحد الأطباء المحسوبين على النظام البائد ظلت ترقياته الوظيفية مستمرة فيما كان يعمل بالملكة العربية السعودية، وفيما يلي منسوبي الدرجات العمالية الـ١٧والـ ١٤ نالوا كما ذكر موظف – فضل حجب اسمه – ترقية إلى الدرجة التاسعة والثامنة دون تدرج وظيفي وأصبحوا مشرفين على ضباط الخدمة بالمراكز الصحية المختلفة والذين معظمهم من حملة الشهادات الجامعية في التخصصات المختلفة ومنهم حملة دراسات عليا ليرأسهم من هم أدنى، فيما أن الذين تم تعيينهم في درجات عمالية منذ تأسيس هيئة التأمين الصحي في العام ١٩٩٦ لم يبلغوا هذه الدرجات. ووصف الموظف تجاوزات الهيكل الوظيفي في التأمين الصحي بـ (عطاء من لا يملك لمن لا يستحق).

إشكاليات المراكز

وفي الوقت الذي رصدت فيه (الصبيحة) اكتظاظاً وتدمراً بمراكز التأمين الصحي بولاية الخرطوم في أوقات مختلفة قبل جائحة كورونا من المرضى وارتفاع في نسبة ارتيادها خاصة في محليتي أم درمان وأمبدة ومشادات واشتبكات مع ضباط الخدمة

حراك ثوري

كشفت تفاصيل، معلومات موثقة بالمستندات تحصلت عليها (الصبيحة)، أن معظم أعضاء المجلس التنفيذي بالهيئة محسوبون على نظام الإنقاذ البائد إلى جانب هيمنتهم على النقابة، واتجه قادة التغيير بالهيئة إلى التواصل مع تجمع المهنيين وقوى إعلان الحرية والتغيير من أجل العمل وفقاً للموجهات العامة للدولة المدنية، ومنذ بداية الحراك الثوري بالبلاد كان هنالك حراك متزامن انتظم منسوبي هيئة التأمين الصحي لإحداث تغييرات جذرية.

وأماطت المعلومات التي توصلت إليها (الصبيحة) اللثام عن تكوين جسم مناهض لرموز النظام السابق بالهيئة أطلق عليه اسم تجمع العاملين بالتأمين الصحي، وتم تشكيل عضويته من(٢٦) فرداً، وانتخاب لجنة تسييرية وتم التشاور على حل النقابة، بيد أنه تكشف لاحقاً أن العضوية بها (غواصات) أي منهم محسوبون على النظام السابق وتم إقصاؤهم من بقية الأعضاء بعدما قادتهم مواقفهم إلى افتضاح أمرهم، ليصبح عدد العضوية (٢٢) فرداً.

وخاطبت اللجنة عوض جعفر مسجل تنظيمات العمل السابق وطلب عمل (٢٠٠) توقيع من أجل التسجيل، وشكا عضو باللجنة في حديثه لـ(الصبيحة) من ماطلات مسجل تنظيمات العمل السابق في إكمال الإجراءات، وبعد ذلك اتجه أعضاء اللجنة الجديدة إلى سحب الثقة من رئيس النقابة بالهيئة بموجب خطاب من مسجل تنظيمات العمل، وطالب منسوبي الهيئة بحل النقابة نسبة إلى أنها لا تحقق احتياجات الموظفين.

تفاصيل دقيقة

أوضحت تفاصيل دقيقة عن الهيكل عمل ١٠٣٣ موظفاً بالتأمين الصحي معظمهم في وظيفة ضابط خدمة بنسبة تبلغ حوالي ٧٠٪، وأكدت أن الخدمة الطبية بالبلاد ٨٥٪ منها مركزة بمحلية الخرطوم وأم درمان بنسبة ١٥٪ وبحري تصببها ٥٪ من الخدمة الطبية، وبيت أن معظم ضباط التأمين مركّزين بمحلية الخرطوم وأنهم تعرضوا للضغط والتهديد من قبل الإدارة الأسبق للتأمين والمنضوين تحتها لأجل إنكار التوقيعات ومن يخالف التعليمات يتعرض للثقل والنفي والإبعاد إلى مركز بعيد من السكن خاصة المتزوجات واللاتي لديهن أطفال.

وفي الأثناء تم فتح بلاغات في رقابة العربات الحكومية ضد الأطباء المشاركين في الحراك الثوري لأن الآخرين رفضوا تسليم العربات التي تم تسليمها لهم منذ العام ٢٠١٤، كما أن تكوين النقابة التي يطالب العاملون بهيئة التأمين الصحي بحلها حالياً كان مشوبهاً بحسب المصادر التي أبلغت (الصبيحة) بتفاصيل الخلافات والثورة التي انتظمت أروقة التأمين الصحي، مبيّن أنها كونت من دون جمعية عمومية ولا انتخاب بدون ترشيح ووجد الموظفون قائمة أسماء في (البورد).

سياسات التمكين

أكدت المعلومات التي تلقفتها (الصبيحة) من قبل عدد من الكوادر من محدثي التغيير بهيئة التأمين الصحي ولاية الخرطوم أن الهيكل تمت إجازته في ديسمبر٢٠١٥ بعد تشكيل لجنة من ديوان شؤون الخدمة ووزارة المالية، وبحسب إفادة كادر طبي أنه تم إدخال إدارات ترضيات واتباعاً لسياسات التمكين التي فرضتها حكومة الإنقاذ بخلاف الهيكل